

كما شاركت بقية الدول الأوروبية في تجارة الرقيق من أفريقيا، إذ استطاع الفرنسيون من (السنغال) في غرب أفريقيا وعن طريق ما عرف باسم (شركة السنغال) ومنذ عام ١٦٣٣م أن يكون لهم دور في استعمار أفريقيا وفي تفريغ أفريقيا من أبنائها، كما شارك الألمان ورعايا كل من اندرويد والدانمرك في نشاط تجارة الرقيق الأفريقي.

وعندما ذاعت الدعوة لإلغاء الرق استفادت إنجلترا منها بتكوين مستعمرات انجليزية في أفريقيا كان أولها مستعمرة (سيراليون) التي كانت قد أنشأتها جمعية مكافحة الرق البريطانية منذ عام ١٧٨٧م ليعيش فيها الرقيق الذي تحرره الجمعية، وفي عام ١٨٠٧م أصبحت (سيراليون) مستعمرة تابعة للتاج البريطاني)، وأصبحت (فريتاون)، Free Town العاصمة المركز الرئيسي لمكافحة الرق. كما حصلت (جمعية الاستعمار الأمريكي) عام ١٨١٩م على قرار من الحكومة الأمريكية بإنشاء مستعمرة على ساحل أفريقيا الغربي لأرسال الرقيق المحررين إليها، وهذه المستعمرة كانت النواة لدولة (ليبيريا) الحالية.

لم تكن عملية مكافحة الرق بالعملية السهلة التي يمكن تنفيذها دون بذل الكثير من الجهد والوقت، وذلك بسبب تفشي هذه التجارة بين القائمين بها والم متفادين منها، وبعد أن أصبحت تمثل أعلى دخل تجاري لكل متعامل فيها، وعلى هذا فإن مكافحة الرق تعني القضاء على معارضة الجلافة الذين يتقنه، ونالرقيق أو يشترونهم من مواطنهم داخل القارة الأفريقية، والقضاء على مقاومة زعماء القبائل الأفريقية الذين كانوا يتخذون من هذه العملية وسيلة لفرض بدمية قبايلهم على القبائل الأضعف وسلبهم أفراداً يبيعونهم للمغامرين الأوروبيين الذين يقيمون في حصونهم وقلاعهم على السواحل الأفريقية.

كما أن مكافحة الرق تعني القضاء على اغراء الربح التجاري الذي أصبحت الدول الأوروبية تحصل عليه، وهو ربح وفير، سواء عن طريق اشتراك سفنها في عملية النقل أو فتح أسواق في أراضيها لبيع الرقيق أي استخدامهم في مزارع ومناجم المستعمرات فيما وراء البحار

وخاصة في العالم الجديد. كما أن مكافحة الرق تعني أيضا الوقوف أمام أصحاب المزارع والمناجم من مستوطني العالم الجديد الذين أخذوا يستفيدون بالرق في أفريقيا في استغلال مزارعهم الواسعة ومناجمهم المنتجة حتى تزايدت ثرواتهم وأصبحوا لا يستغنون عن الرقيق. ومع ازدهار تجارة الرقيق على يد البريطانيين فقد ثارت قضية هامة هي شرعية هذه التجارة ونوع المعاملة التي يلقاها هؤلاء الرقيق في المستعمرات البريطانية وموقف الحكومة البريطانية من هذه القضية، لقد كانت الكنيسة أول من عارض الفظائع التي اقترنت بتجارة الرقيق، وندد رجال الدين بهدوء المعاملة التي يلقاها الرقيق في المستعمرات البريطانية وطالبوا بضرورة معاملتهم معاملة انسانية، ولقد ظل الكتاب البريطانيون والفرنسيون طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر يهاجمون هذه التجارة والمعاملة التي يلقاها الرقيق من التجار ومن حكام المستعمرات.

وكان الرقيق يعاملون معاملة سيئة حيث كان أسيادهم ينكرون عليهم أي حق، فلم يكن يسمح لهم بتعليم القراءة والكتابة أو اعتناق الديانة المسيحية خوفا من أن يتأثروا بمبادئ التسامح والمساواة التي يخرسها المبشرون في أذهان الرقيق، كما يندر الزواج بين الرقيق، وكان من حق السيد أن يفسخ عقد الزواج إذا باع أحد الزوجين، وكانوا ممنوعين من الشهادة أمام المحاكم، ولم تكن لهم رعاية صحية، بل كان كل هم أسيادهم استغلالهم الى أقصى درجة ممكنة من أجل ثراء الأسياد ورجالهم، ونتيجة لذلك كثرت الوفيات بين الرقيق نتيجة للمعاملة التي يلقونها والحالة السيئة التي عاشوا فيها.

ومع ذلك فقد كان هناك من البريطانيين من دافع عن تجارة الرقيق واعتبرها من أسباب عظمة الامبراطورية البريطانية وأسطول بريطانيا في المياه الدولية، باعتبار أن الأرباح التي تدرها هذه التجارة تزيد من ثراء البريطانيين واشتراك البحارة البريطانيين في السفن التي تنقل

الرقيق يزيد من تدريبهم حتى تتزايد سيطرة الأسطول البريطاني على البحار الذي أصبح منذ نهاية القرن الثامن عشر صاحب السيادة الأولى في البحار وأقوى الأساطيل.

وقد استمر هذا الوضع حتى تنبعت بعض العقول في بريطانيا الى حقيقة المأساة التي يعيشها الرقيق العامل في المستعمرات الانجليزية والأوروبية بصفة عامة، ومن ثم ظهرت الدعوة لمعاملة الرقيق معاملة حسنة واعطائهم حقوقهم وتنظيم عملية الاتجار بالرقيق، ثم تطورت هذه الدعوة الى أن تألفت في بريطانيا عام ١٧٨٣م أول جمعية لتحرير الرقيق.

وكانت الحكومة البريطانية أسبق الحكومات الأوروبية تأثراً بدعوة امكانية الرق بشقيه الغاء التجارة فيه وتحرير الرقيق المملوك للأسياد، وان كانت استجابة الحكومة البريطانية لتلك الدعوة لم تكن عن إيمان بأهمية العامل الإنساني، ولكن لأن انجلترا قدرت أنه سيكون لها دور كبير في عملية الإلغاء والتحرير يمكنها هذا الدور من فرض سيطرتها على أجزاء من القارة الأفريقية بحجة مكافحة الرق، وفرض سيطرتها على البحار بحجة التأكد من تنفيذ السفن السياسية المكافحة وعدم نقلها رقيقاً من أفريقيا. ومن ثم فإن مكافحة الرق لم تكن سوى ادعاء يسمح لإنجلترا باستخدام العنف لتثبيت أقدامها في أفريقيا والقضاء على كل مقاومة يستطيع الاهالي أن يقوموا بها.

انتهزت انجلترا فرصة كل مؤتمر دولي ينعقد لكي تعرض مبادرتها بمكافحة الرق، وبالتالي يعطيها المؤتمرون الحق في تفتيش السفن المارة في البحار القريبة من أفريقيا، وقد استطاعت انجلترا أن تستصدر من مؤتمر فيينا الذي عقد عام ١٨١٥م لمناقشة نتائج الحروب النابليونية، قرارا يقضي بمكافحة الرق، كما أنها عقدت اتفاقيات بين بريطانيا ومعظم الدول الأوروبية تعطي لبريطانيا الحق في تفتيش سفن هذه الدول.

سعت الدول الأوروبية الواحدة تلو الأخرى لكي تستصدر قرارات من هيئاتها التشريعية والتنفيذية الوطنية بمكافحة الرق، فنجد الامبراطور نابليون الأول يصدر قرارا أثناء حكم المائة

يوم بتحريم تجارة الرقيق في فرنسا ومستعمراتها، كما أن البرتغال عقدت مع انكلترا اتفاقاً حدد عام ١٨٥٠م موعداً لانتهاة تجارة الرقيق في أملاكها الأفريقية والأمريكية، كما عملت كل من هولندا والسويد وغيرها من الدول الأوروبية على إصدار القرارات بتحريم الاتجار في الرقيق، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد حرمت استيراد الرقيق منذ عام ١٧٩٤م وحرمت الاتجار فيه عام ١٨٠٨م، ورصدت المبالغ المكافحة هذه التجارة منذ عام ١٨١٩م، ونتيجة لهذه القرارات ارتفعت قيمة الرقيق في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم من الممتلكات إذ لم يعد في الامكان استيرادهم.

ونتيجة لسياسية المكافحة في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تعتمد فيه الزراعة والصناعة والتعدين على الرقيق وخاصة في الولايات الجنوبية التي تزرع القطن والذي بدوره يحتاج لأيدي عاملة كثيرة ورخيصة فقد توترت العلاقات بين هذه الولايات وبين الحكومة الفيدرالية بزعامة الرئيس (أبراهام لنكولن)، النصير المعلن لسياسة مكافحة الرق، ورغم أن الجميع كان مدركاً بأن الرخاء الأمريكي يعود الى الجهود التي بذلها الرقيق الأفريقي سواء في مجال الإنتاج أو في مجال الخدمات، الا أن الحزب الجمهوري تمسك بضرورة الغاء الرق باعتبار أن امتلاك الرقيق عمل غير انساني، ومن ثم دارت الحرب الأهلية بين الولايات الجنوبية والحكومة الفيدرالية والتي استمرت من عام ١٨٦١م، الى عام ١٨٦٥م، وجاء انتصار الحكومة الفيدرالية في هذه الحرب في صالح القضاء على تجارة الرقيق في نصف الكرة الغربي.

ولكن رغم صدور قرارات رسمية من الدول التي تاجرت وامتلكت رقيقاً بمكافحة الرق وبفرض العقوبات على كل من يخالف المكافحة، فقد اشتهرت هذه التجارة بوسائل غير رسمية وبطرق فردية، وكل ذلك يقلل من فعالية الجهود المبذولة في عملية المكافحة. وان كنا يجب أن نلاحظ عودة جماعات من الأفارقة من المهجر الى الأرض الأفريقية سواء من أوروبا أو من

الولايات المتحدة حيث أقيمت مستعمرات سيراليون وليبيريا، كما وفدت من البرازيل مجموعات أخرى من الرقيق المحررين قاصدة المدن الساحلية في نيجيريا وداهومي وخاصة مدينتي لاجوس و(بورتو نوفو) وكان الكثيرون منهم عمالاً حرفيين مدربين.

تغلغل القوى الأوروبية بعد مؤتمر برلين الخاص بأفريقيا ١٨٨٤ - ١٨٨٥ :

تميز القرن التاسع عشر بوضوح الظاهرة الاستعمارية الأوروبية، وكانت أفريقيا مجالا من أخصب المجالات التي تأثرت بالزحف أو التسابق الاستعماري بين الدول الأوروبية خلال هذا القرن والقرن العشرين أيضا. إلا أن أفريقيا السوداء ظلت لغزا بالنسبة لأوروبا حتى مطلع القرن التاسع عشر، ولقد اكتفى الجغرافيون بملء الفراغ الأبيض على خرائط القارة الأفريقية بصور المتوحشين، وبوضع الأفيال على الكتبان الرملية بدلاً من المدن. كما أنه حتى عام ١٨١٥م لم تكن المستعمرات الأوروبية في أفريقيا كثيرة، إذ كانت البرتغال تحتفظ بجزر (ماديرا) و(آزورا) - أو الأزورس - و(جزر الرأس الأخضر) و(جزر سان توماس) و(جزر انبرنس)، وإقليم (غينيا) وإقليم (أنجولا) وكل هذه الأراضي في غرب أفريقيا، الى جانب (موزمبيق) في شرق القارة أم أسبانيا فكانت تحتفظ بجزر (كناري) و(فرناندودو) الى جانب مدينة (سبتة) المغربية، أما هولندا والدانمارك فكان لهما بعض المنشآت على ساحل الذهب، وكانت فرنسا تمتلك منطقة السنغال وجزيرة الاتحاد وتطالب بحقوق في جزيرة (مدغشقر)، وصدمت انجلترا اليها. (سيراليون) الى جانب احتفاظها بمركز قوي في (جامبيا) و(ساحل الذهب) وتمسكها بمحطات على طريق الهند مثل (الأسانسيون) و(سانت هيلانة) و(السكاب) و(موريس) و(سيشل).

ويمثل اتجاه الكشف داخل أفريقيا مرحلة هامة في استعمار القارة الأفريقية، إذ استفاد المستكشفون الأوروبيون من التقدم العلمي والطبي الأوروبي في اتمام عملية الكشف التي

استغرقت حوالي قرن من الزمان من عام ١٧٧٠م الى عام ١٨٧٥م اذ تم في هذا العام الأخير كشف جميع أحواض أنهار أفريقيا، ومن ثم تمهد الطريق أمام الدول الأوروبية الاستعمار القارة.

أنطلقت الدول الأوروبية لاستعمار أفريقيا تحت ستار البعثات التبشيرية أو الشركات التجارية وراء المستكشفين، ومن ثم حدثت منافسة بين الأوروبيين حول الأرض الأفريقية من أجل الفوز بمناطق نفوذ أو سيطرة أو الامتلاك للأرض وما عليها من مواد خام، وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية العالمية عام ١٨٦٩م ليزيد المنافسة الدولية حول أفريقيا. تلك المنافسة التي كادت تؤدي الى صدام مما حدا بألمانيا أن تدعو الى عقد مؤتمر يكون مقره برلين لتقسيم مناطق النفوذ والاستعمار في أفريقيا دون الحاجة الى الصدام المسلح. وبالفعل أنعقد ما عرف بمؤتمر برلين من نوفمبر ١٨٨٤م وأصدر قراراته في فبراير ١٨٨٥م.

وجاءت قرارات مؤتمر برلين لتعطي ضوءاً أخضر للدول الأوروبية لكي تتطلق في سباق لاحتلال أراض في القارة الأفريقية، ذلك أنه على الرغم من أن المؤتمر أنعقد أساساً لبحث موضوع الادعاءات البلجيكية في حوض نهر الكونغو في مواجهة الادعاءات الفرنسية شمال النهر والادعاءات البرتغالية جنوب النهر، إلا أن أثره على الاستعمار الأوروبي في إفريقيا السوداء كلها كان أكثر اتساعاً. وكان أقصى ما سعى إليه هو محاولة وضع مبدأ يمكن على أساسه دراسة الادعاءات الاستعمارية والاعتراف بها.

وإذا كانت قرارات مؤتمر برلين قد شملت الدعوة لتحريم تجارة الرق والأشادة بدور البعثات التبشيرية الأوروبية في تمدين الأفارقة. الى جانب إقرار حرية التجارة والملاحة في حوض نهر الكونغو الذي صار الاعتراف بوقوعه تحت السيطرة البلجيكية. وحوض نهر النيجر الخاضع للسيطرة البريطانية. فإن أخطر قرارات المؤتمر كان ذلك القرار الذي يدعو الدول الأوروبية الراغبة في امتلاك أراض أفريقية أن يكون احتلالهم لهذه الأرض ثابتاً ومعلناً. وأن

أية قوة أوروبية ترغب في امتلاك أرض أفريقية أن تفرض حمايتها على أراض أفريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلي أو حماية واقعة، وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها، شريطة أن تسمح في ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة.

وجاء هذا القرار تحت عنوان : اعلان حول الشروط الأساسية الواجب استيفاؤها حتى يعتبر احتلال السواحل الأفريقية لأول مرة احتلالاً فعلياً. وجاء نصه : على أية دولة تكون لها ممتلكات على الساحل الأفريقي وتريد الاستيلاء على قطعة أخرى على الساحل خارج نطاق ممتلكاتها حينذاك أن تقرر احتلالها هذا باخطار الدول الموقعة على الوثيقة العامة - الوثيقة التي تحوي قرارات مؤتمر برلين - بذلك حتى يتسنى لهذه الدول إبداء رأيها فيما يتعلق بما قد يكون لأي من هذه الدول من حقوق في تلك الأراضي محل الاحتلال، ونفس الشيء ينطبق على أية دولة لا تكون لها أصلاً أية ممتلكات على الساحل لكنها ترغب في احتلال أجزاء منه.

كما أكد القرار كذلك على أن الدول الموقعة على الوثيقة العامة للمؤتمر تؤيد ضرورة الالتزام بوجود سلطة كافية بالنسبة للأراضي التي تحتلها هذه الدول على الساحل الأفريقي، وذلك لكي تحترم هذه الحقوق المكتسبة، وضماناً لحرية التجارة والمرور إذا اقتضى الأمر طبقاً للشروط أند دود عليها.

وكان هذا القرار أخطر قرارات المؤتمر بالنسبة لاقتسام أفريقيا ودعوة للتسابق Scramble من أجل وضع اليد على أرض أفريقية، على الرغم من أن المؤتمر أصدر قرارات أخرى ذات مغزى في الحركة الاستعمارية الأوروبية بأفريقيا كالموافقة والاعتراف بدولة الكونغو بزعامة ليوبولد ملك بلجيكا وكالاعلان عن حرية الملاحة والتجارة في أحواض نهر الكونغو والنيجر ومخارجهما والأراضي المحيطة بهما، وهذه القرارات الصالح لقوى الاستعمارية بط، يعة

الحال، وليست لصالح الأفارقة بأية حال من الأحوال، إذ وقع العزم على أصحاب الأرض لصالح المتسابقين الاستعماريين.

ويمكن القول أنه للمرة الأولى تحددت أخيراً قواعد الاستعمار الجديد التي أهمها أن من حق دولة مستقرة على الشاطئ الأفريقي - سواء كانت لها مستعمرة أو محطات أو مراكز مسلحة - أن تطالب بالأراضي الواقعة بالداخل، وأن أي احتلال للأرض لا يصير نافذاً إلا إذا كان مبلغاً إلى الدول موقعة على الاتفاق، وهكذا توطدت نظرية مناطق النفوذ التي سمحت باقتسام أفريقيا.

وجاءت هذه القواعد الاستعمارية بمثابة دعوة صريحة لكل الدول الأوروبية لكي تسارع إلى اقتسام الأرض الأفريقية فيما بينها، ومن ثم فقد شهدت القارة الأفريقية حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م نشاطاً استعمارياً محموماً بذلته الدول الأوروبية، وسارعت أدوات الاستعمار: الشركات التجارية والبعثات التبشيرية والقناصل في إثبات ملكية بلادهم في أفريقيا، وكل رئيس قبيلة أو زعيم أفريقي خط بحسن نية هذه العلامة (X) على ورقة قدمها له رجل أوروبي فقد أرضه وثروته وأباح رقاب رجاله وعشيرته للاستعمار، وهذه الورقة عبارة عن صورة من نماذج مطبوعة من معاهدات الحماية يحملها رجال الاستعمار الأوروبي حيث يحصلون بشتى الطرق المشروعة وغير المشروعة على توقيع الزعماء الأفارقة.

كما أن النص في قرارات المؤتمر على حرية الملاحة والتجارة في نهر الكونغو وروافده ونهر النيجر وروافده أو بمعنى أدق كل حوض نهر الكونغو وحوض النيجر بالنسبة للسفن والتجار من كل الجنسيات، ودخول التجارة المستوردة معفاة من الرسوم، والمساواة في الحقوق من وجهة النظر الاقتصادية لكل الأوروبيين الذي سيحضرون لممارسة نشاطهم في هذه الأراضي، كل ذلك أوصل الدول الأوروبية لأول مرة إلى وضع مبدأ ((الاستغلال

الاقتصادي المفتوح للجميع، في المجال الاستعماري، أي نظام يكفل تقابل المنافسات الدولية)).

كان مؤتمر برلين اذن ذروة الهجمة الاستعمارية الأوروبية لاقتسام أفريقيا، وان نظرة الى عدد الدول المشتركة في اجتماعاته توضح لنا كثرة الطامعين في أفريقيا بالصورة التي أدت في النهاية إلى أن صارت كل الأرض الأفريقية تقريبا مقسمة بين عدد كبير من الدول الأوروبية، فقد شاركت في المؤتمر كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا والبرتغال وأسبانيا والسويد والدانمرك وإيطاليا وروسيا وتركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا أصبحت أفريقيا مقسمة بين الدول الأوروبية على النحو التالي :

أولاً : تكوين المستعمرات البريطانية

تمثلت المستعمرات البريطانية في كل أنحاء القارة الأفريقية في الشمال والشرق والجنوب والغرب ولقد كان وراء نشاط إنجلترا الاستعماري في أفريقيا بصفة خاصة عدة عوامل أهمها نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية ضد الحكم البريطاني عام ١٧٨٣ م بصورة أشعرت إنجلترا بضرورة الاتجاه شرقاً لتعويض هذه الممتلكات الغنية، كما أن تهديدات حكومة الثورة الفرنسية وحروب نابليون وأطماعه كانا مع دوافع اتجاه إنجلترا التأسيس إمبراطورية في الشرق.

وكانت المستعمرات أو مناطق النفوذ البريطانية في شمال وشرق القارة الأفريقية على

النحو التالي :

١ - كانت مصر منذ القرن الثامن عشر موضع اهتمام إنجلترا الى الهند ولكن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر في نهاية القرن الثامن عشر قد أدى الى اهتمام إنجلترا بمصر ذاتها وليس كطريق الى الهند فقط. ثم زادت أهمية مصر لدى إنجلترا بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م للملاحة العالمية، كما زادت قيمة الساحل الشرقي لأفريقيا، ومن ثم حدث التدخل الانجليزي في الشؤون المصرية بالصورة التي أفضت في النهاية الى الاحتلال القوات